SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

توثيق مقتل 161 مدنيا بينهم 28 طفلا و6 سيدات، و66 ضحية بسبب التعذيب في سوريا في شباط 2022

النظام السوري يبلغ عشرات عائلات المختفين قسريا لديه أن أبناءهم قد ماتوا

الثلاثاء 1 آذار 2022

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M220301

المحتوى

أولاً: خلفية ومنهجية.....2

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل في شباط.....4

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين.....6

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني.....8

خامساً: حصيلة أبرز المجازر.....11

سادساً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون.....12

سابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.....13

أولاً: خلفية ومنهجية:

يرصد هذا التَّقرير حصيلة الضحايا الذين وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتلهم على يد أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة في سوريا في شهر شباط 2022. ويُسلِّط الضوء بشكل خاص على الضحايا، الذين قضوا بسبب التعذيب، والضحايا من الكوادر الطبية، كما يُركِّز على المجازر، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وتمكَّن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها، وهنا نُشير إلى أننا نُطلق وصفَ مجزرة على الهجوم الذي تسبَّب في مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص مسالمين دفعة واحدة، كما يتضمَّن التَّقرير استعراضاً لأبرز الحوادث، وأخيراً فإنَّنا نحتفظ بتفاصيل الحوادث الكاملة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

تُعتبر عملية تسجيل الضحايا الذين يقتلون في سوريا من أبرز مهام الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار 2011 حتى الآن؛ ذلك أنَّ القتل هو أعظم أنماط الانتهاكات، ولأنَّ الشعب السوري يتأثر بها على النحو الأكبر. ففقدان الأب أو الأم أو الأخ أو الصديق ونحو ذلك يُشكِّل صدمة مرعبة وخسارة لا تعوض، وبشكل خاص بعد أن أصبح نمط القتل واسعاً ومنهجياً من قبل قوات النظام السوري والميليشيات المقاتلة معه بشكل أساسي -الذي يكاد يكون المرتكب الوحيد لعمليات القتل حتى بداية عام 2012 -، عبر استخدام الدبابات والمدفعية ثم الطيران الحربي وإلقاء البراميل المتفجرة وصواريخ سكود، والأسلحة الكيميائية، والأمر الذي زاد من أهمية وتعقيد عملية توثيق الضحايا الذين يقتلون في سوريا هو دخول أطراف عدة في النِّزاع السوري. ولا تزال عمليات القتل في سوريا مستمرة لأزيد من 11 عاماً متتالياً، منذ اندلاع الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار 2011، وبأعداد هي من الأضخم في العالم؛ وهذا يؤكد بشكل صارخ عدم استقرار الأوضاع في سوريا، وأنها ما تزال أحد أخطر البلدان في العالم على حياة المدنيين، كما أنها مكان غير آمن لعودة اللاجئين.

يوزِّع هذا التقرير حصيلة الضحايا بحسب الجهات الفاعلة في النزاع السوري، وهذا يحتاج في بعض الأحيان إلى مزيد من الوقت والتَّحقيق، وخاصة في حال الهجمات المشتركة، كما تواجهنا تحديات إضافية في إسناد مسؤولية الهجوم في بعضٍ من حوادث القصف الأرضي، وبشكل خاص تلك التي يكون مصدر القصف فيها منطقة محاذية لسيطرة طرف آخر من القوى المسيطرة، وتستمر عمليات التحقيق إلى أن نتمكن من تحديد الجهة المسؤولة عن القصف، وفي حال لم نتمكن من إسناد عملية القتل لأحد الطرفين المتصارعين؛ نظراً لقرب المنطقة من خطوط الاشتباكات أو استخدام أسلحة متشابهة أو لأسباب أخرى يتم تصنيف الحادثة ضمن جهات أخرى ريثما نتوصل إلى أدلة كافية لإسناد الانتهاك لأحد الطرفين.

أطراف النزاع التي يوثِّق هذا التقرير ارتكابها عمليات قتل خارج نطاق القانون هي:

1 - أطراف رئيسة:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)[1] .
- هيئة تحرير الشام [2].
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني.
- قوات سوريا الديمقراطية (حزب الاتحاد الديمقراطي).

2 - جهات أخرى.

[1] نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية ترتكز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد، هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس، فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط، فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيلكية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.

[2] المصنفة إرهابياً بحسب الأمم المتحدة.

نحرص في الشبكة السورية لحقوق الإنسان على نسبِ الحوادث إلى المسؤولين عنها، ولكن يستثنى من عملية إسناد المسؤولية التي نقوم بها حالتان هما: الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التفجيرات عن بعد بما فيها الهجمات الانتحارية أو الإجبارية.

فهناك صعوبة بالغة في إسناد مسؤولية حوادث القتل بسبب الألغام أو مخلفاتها، وذلك لأننا لم نتمكن في الغالبية العظمى من الحالات من معرفة الجهة التي قامت بزراعة الألغام، وذلك بسبب أن جميع أطراف النزاع تستخدم هذا النوع من السلاح، وأيضاً بسبب تعدد مناطق السيطرة على المناطق التي تقع فيها حقول الألغام. ولذلك فنحن لا نُسند الغالبية العظمى من حالات قتل الضحايا بسبب الألغام إلى جهة محددة، ولم تكشف أيٌّ من أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا عن خرائط للأماكن التي زرعت فيها الألغام، وقد سجلنا استمرار وقوع ضحايا بسبب الألغام على الرغم من مناشدات الشبكة السورية لحقوق الإنسان المتكررة، والمطالبات العاجلة بضرورة تدخل فرق دولية للمساعدة في الكشف عن أماكن توزع الألغام والضغط على القوى المسيطرة في سوريا لتحديد أماكن انتشارها للتقليل من عدد الإصابات والضحايا المدنيين بسببها.

وكذلك الأمر في حالة التفجيرات عن بعد بما فيها الهجمات الانتحارية أو الإجبارية، وهذه تشمل العبوات الناسفة التي يحملها الأفراد أو المركبات، وتتم عملية التفجير بشكل أساسي، إما عبر لاسلكي أو عبر مؤقت زمني، فإنَّ عملية إثبات مسؤولية جهة عن حادثة تفجير عن بعد عملية معقدة جداً، وبحاجة إلى جهود طويلة وإمكانات لوجستية عالية، وكذلك القدرة على زيارة المكان، وكثير من تلك العوامل غير متوفرة بين أيدينا.
أما في حال الضحايا المجهولي الهوية الذين لم يتم التوصل إلى أسمائهم أو أية معلومة تُشير إلى هويتهم أو صورة أو توثيق مقطع مصور، فإنه يتم الاحتفاظ بالبيانات التي توصلنا إليها عنهم في أرشيف خاص إلى أن يتم الوصول إلى أية معلومة تدل على هويتهم ليتم نقلهم إلى أرشيف الضحايا وأرشفة أسمائهم.

وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإننا نستطيع توزيع الضحايا بحسب المحافظة التي قتلوا فيها، وبحسب المحافظة التي ينتمون إليها أيضاً، ويوزِّع هذا التقرير حصيلة الضحايا تبعاً للمكان الذي قتلوا فيه وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمون إليها.

يستعرض هذا التقرير حصيلة الضحايا المدنيين فقط، الذين تمكنَّا في الشهر المنصرم من توثيق مقتلهم ولا توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاتلين والمسلحين الذين قضوا خلال النزاع، بعض الضحايا المدنيين قد يكونون قد قتلوا قبل أشهر أو ربما سنوات عدة، كما في بعض حالات الوفيات بسبب التعذيب، لكنَّنا لم نتمكن من توثيق ذلك في وقتها، وبالتالي فإننا ندرجُ تاريخين، التاريخ الذي تمكنَّا فيه من توثيق حادثة القتل، والتاريخ الذي نعتقد أنَّ الحادثة قد وقعت فيه. نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا[3] .

يعتمد هذا التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، يقوم فريقنا بمحاولات متعددة لمتابعة الحوادث وما ورَدَ عنها، ومحاولة التَّحقق وجمع أدلة وبيانات، وفي بعض الأحيان تمكَّن الباحث من زيارة موقع الحدث في أسرع وقت ممكن، لكنَّ هذا نادراً ما يحدث؛ نظراً للمخاطر الأمنية المرتفعة جداً، ولكثرة حوادث الانتهاكات، وغالباً ما نقوم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مثل هذه الحالات بالاعتماد على شهادات ناجين تعرَّضوا للانتهاك مباشرة؛ حيث نحاول قدرَ الإمكان الوصول إليهم مباشرة، وبدرجة ثانية مَنْ شاهَدَ أو صوَّر هذا الانتهاك، إضافة إلى تحليل المواد المتوفرة في مصادر مفتوحة كشبكة الإنترنت، ووسائط الإعلام، وثالثاً عبر الحديث مع كوادر طبية قامت بعلاج المصابين وعاينت جثث الضحايا وحدَّدت سبب الوفاة. كما تُتيح الشبكة السورية لحقوق الإنسان نموذجاً خاصاً يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية ليتابع قسم توثيق الضحايا هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

---

[3] "منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان،
<http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf>

كما أن حصيلة الضحايا المتضمنة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان تشمل عمليات القتل خارج نطاق القانون من قبل القوى المسيطرة، والتي وقعت كانتهاك لكل من القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، ولا تشمل حالات الوفيات الطبيعية أو بسبب خلافات بين أفراد المجتمع وأمور أخرى من هذا القبيل.

جميع الهجمات الواردة في هذا التقرير، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا استهدفت مناطق مدنية ولم نوثّق أي وجود عسكري أو مخازن أسلحة في أثناء الهجمات أو حتى قبلها، ولم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات المعتدية للمدنيين قُبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.
ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل في شباط:

شهد شهر شباط ارتفاعاً ملحوظاً في حصيلة الضحايا، حيث بلغت 161 مدنياً بينهم 28 طفلاً و6 سيدة، 77 ضحية منهم قضوا على يد قوات النظام السوري أي ما يعادل 48 % تقريباً من حصيلة الضحايا الموثقة في شباط.

إن سبب ارتفاع حصيلة الضحايا المسجلين في هذا الشهر هو إبلاغ النظام السوري 56 عائلة من بلدة دير العصافير أن أقرباء لهم كان قد اعتقلهم النظام السوري قد ماتوا، وقد تم إبلاغهم عبر دائرة السجل المدني، وقد تحدثنا في تقارير عدة عن ظاهرة إبلاغ النظام السوري لعوائل المعتقلين بأن أبناءهم قد توفوا. نعتقد في الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن هذا الإبلاغ هو بمثابة إدانة للنظام السوري الذي اعتقل هؤلاء الأشخاص، ثم أصبحوا في عداد المختفين قسرياً؛ لأنه أنكر وجودهم لديه، والآن يخبر الأهالي بوفاتهم، ونعتقد أن سبب وفاتهم هو سوء الرعاية والتعذيب، وتظهر سجلات المختفين قسرياً في الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن هؤلاء قد تم اعتقالهم في عام 2018، وقد ماتوا تحت التعذيب في سجن صيدنايا العسكري، وسوف نصدر تقريراً تفصيلياً عن الحادثة قريباً.

استمرت قوات النظام السوري في قصفها مناطق مأهولة بالمدنيين، وعلى هذا الصعيد شهدت محافظة إدلب الحصيلة الأكبر من الضحايا بـ 14 مدنياً.

الأربعاء 16/ شباط/ 2022 قرابة الساعة 10:15 صباحاً، قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري، قرابة 6 قذائف متتالية، بالتزامن مع تحليق طائرة استطلاع روسية في الأجواء، استهدفت سوق للمحروقات تابع لشركة وتد للمحروقات، التابعة لهيئة تحرير الشام، وهو سوق لتخزين المحروقات بمستودعات تحت الأرض ويوجد خزانات فوق الأرض، في الأطراف الجنوبية الغربية من بلدة ترمانين بريف إدلب الشمالي، تسبب القصف بمقتل أربع مدنيين على الأقل يعملون في مشروع زراعي، وجرح آخرين، تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل الجيش الوطني وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

االثلاثاء 22/ شباط/ 2022، قضى الطفل خالد شادي السعد، من أبناء قرية عدوان غرب محافظة إدلب، يبلغ من العمر 9 أعوام، إثر انفجار ذخيرة من مخلفات قصف سابق لقوات الحلف السوري - الروسي في أرضٍ زراعية في قرية عدوان، تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين الجيش الوطني وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

فيما تم توثيق مقتل 67 مدنياً (42 % من حصيلة الضحايا المسجلة في شباط) على يد جهات أخرى، وقد شهدَ شباط استمراراً في وقوع ضحايا مدنيين بسبب الألغام في محافظات ومناطق متفرقة في سوريا، حيث وثقنا مقتل 16 مدنياً بينهم 5 أطفال، لتصبح حصيلة الضحايا بسبب الألغام منذ بداية عام 2022، 20 مدنياً بينهم 8 أطفال.

الأحد 13/ شباط/ 2022 انفجر لغم أرضي تمت زراعته من قبل جهة لم نتمكن من تحديدها، في بلدة السوسة شرق محافظة دير الزور، الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية؛ ما أدى إلى مقتل الطفل عبد الله العلي المضحي.

الثلاثاء 15/ شباط/ 2022 انفجر لغم أرضي تمت زراعته من قبل جهة لم نتمكن من تحديدها، في الأراضي الزراعية شرق قرية عقارب بريف محافظة حماة الشرقي، الخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري؛ ما أدى إلى مقتل طفلين كانا يرعيان الأغنام، الطفل سيف النومان، 15 عاماً، والطفلة نجمة النومان، 14 عاماً، وهما من البدو الرحل من ريف محافظة الرقة.

الثلاثاء 1/ شباط/ 2022 توفيت سيدة متأثرة بإصاباتها بحروق جراء وقوع حريق بتاريخ الاثنين 17/ كانون الثاني/ 2022، ناجم عن انفجار مدفأة خيمة في مخيم ابراز للنازحين الواقع في بلدة راجو بريف محافظة حلب الشمالي، مما أدى لوفاة السيدة عفراء الإبراهيم وهي من أبناء بلدة تلمنس بريف محافظة إدلب الشرقي، تخضع المنطقة لسيطرة الجيش الوطني وقت الحادثة.

سجلنا في شباط مقتل 11 مدنياً على يد قوات سوريا الديمقراطية بينهم 1 طفلاً و1 سيدة. في يوم الثلاثاء 15/ شباط/ 2022 قتل سعد جهاد الحجي، من أبناء قرية بيانون شمال غرب محافظة حلب، يبلغ من العمر 21 عاماً، وأكرم الحسن، من أبناء قرية النيرب شرق محافظة إدلب، وكلاهما طالبان في كلية هندسة الميكاترونيك في جامعة حلب "الحرة" / السنة الثانية، قضيا إثرَ قصف راجمة صواريخ تابعة لقوات سوريا الديمقراطية منطقة حيوية تُسمى ساحة "فيوتشر" في مدينة اعزاز بريف محافظة حلب الشمالي، تخضع المنطقة لسيطرة الجيش الوطني وقت الحادثة.

كما شهد شباط مقتل 3 مدنيين على يد جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني بينهم 1 تحت التعذيب وهو عبد الرزاق طراد العبيد، يعمل في تجارة السيارات، من أبناء قرية معرزاف بريف محافظة حماة، ويقيم في قرية جلمة التابعة لمدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، اعتقلته عناصر فصيل فيلق الشام التابع للجيش الوطني منتصف ليل 24/ شباط/ 2022، من مكان إقامته في قرية جلمة وتلقت عائلة عبد الرزاق في 25/ شباط/ 2022 بلاغاً من أحد عناصر فصيل فيلق الشام أعلمهم فيه بوفاة عبد الرزاق، ثم تم تسليمهم جثمانه من مشفى مدينة عفرين العسكري، وقد أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بياناً تدين فيه احتجاز قوات الجيش الوطني عبد الرزاق وتعذيبه حتى الموت.

سجلنا في شباط 3 مجازر، بلغت حصيلة ضحاياها 22 مدنياً، بينهم 8 طفلاً، و3 سيدة، كانت على يد قوات النظام وجهات أخرى.

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في شباط مقتل 161 مدنياً بينهم 28 طفلاً و6 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثقناهم في شباط بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

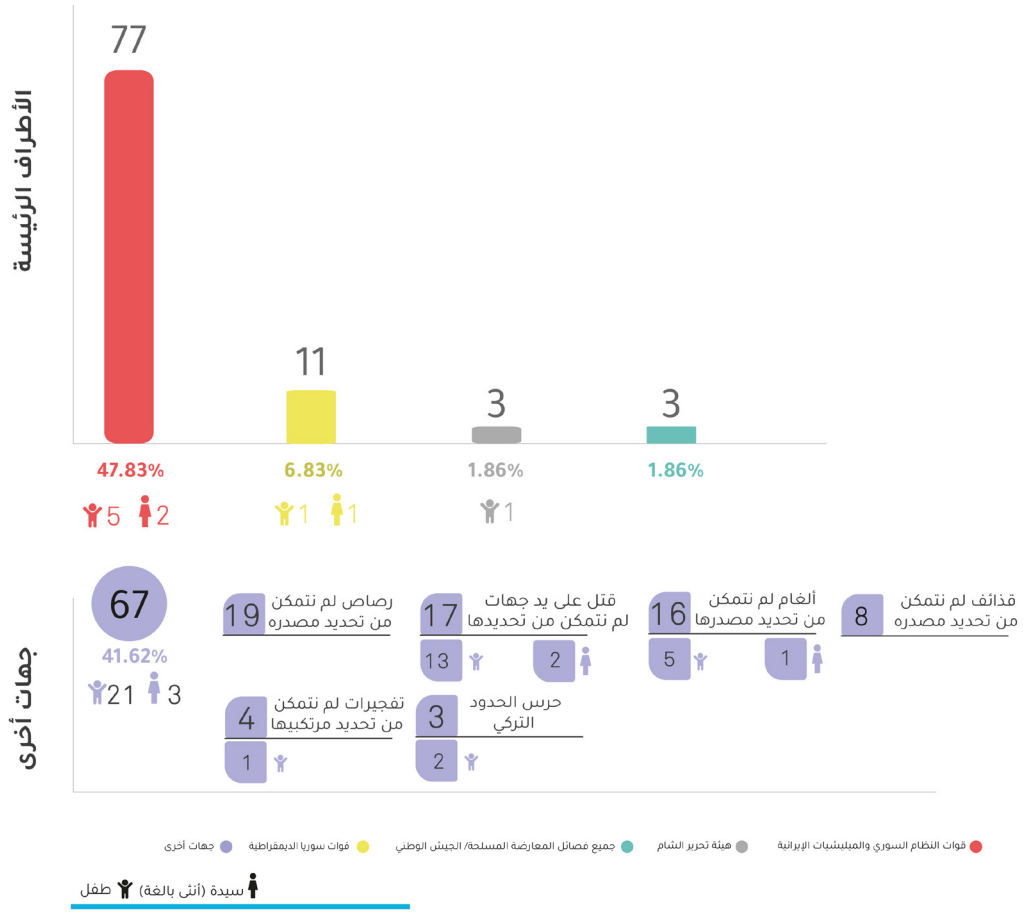

ألف: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):**
وثَّقنا مقتل 77 مدنياً على يد قوات النظام السوري، بينهم 5 طفلاً و2 سيدة

- **هيئة تحرير الشام:**
وثقنا مقتل 3 مدنياً بينهم 1 طفلاً على يد هيئة تحرير الشام

- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:**
سجلنا مقتل 3 مدنياً على يد جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني.

- **قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):**
سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 11 مدنياً بينهم 1طفلاً و1 سيدة.

باء: جهات أخرى:

وثقنا مقتل 67 مدنياً بينهم 21 طفلاً و3 سيدة على يد جهات أخرى يتوزعون على النحو التالي:

قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها: 8 مدنياً

ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها: 16 مدنياً بينهم 5 طفلاً و1 سيدة

رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره: 19 مدنياً

تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 4 مدنياً بينهم 1 طفلاً

قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها: 17 بينهم 13 طفلاً و2 سيدة

حرس الحدود التركي: 3 بينهم 2 طفلاً

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في شباط على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:

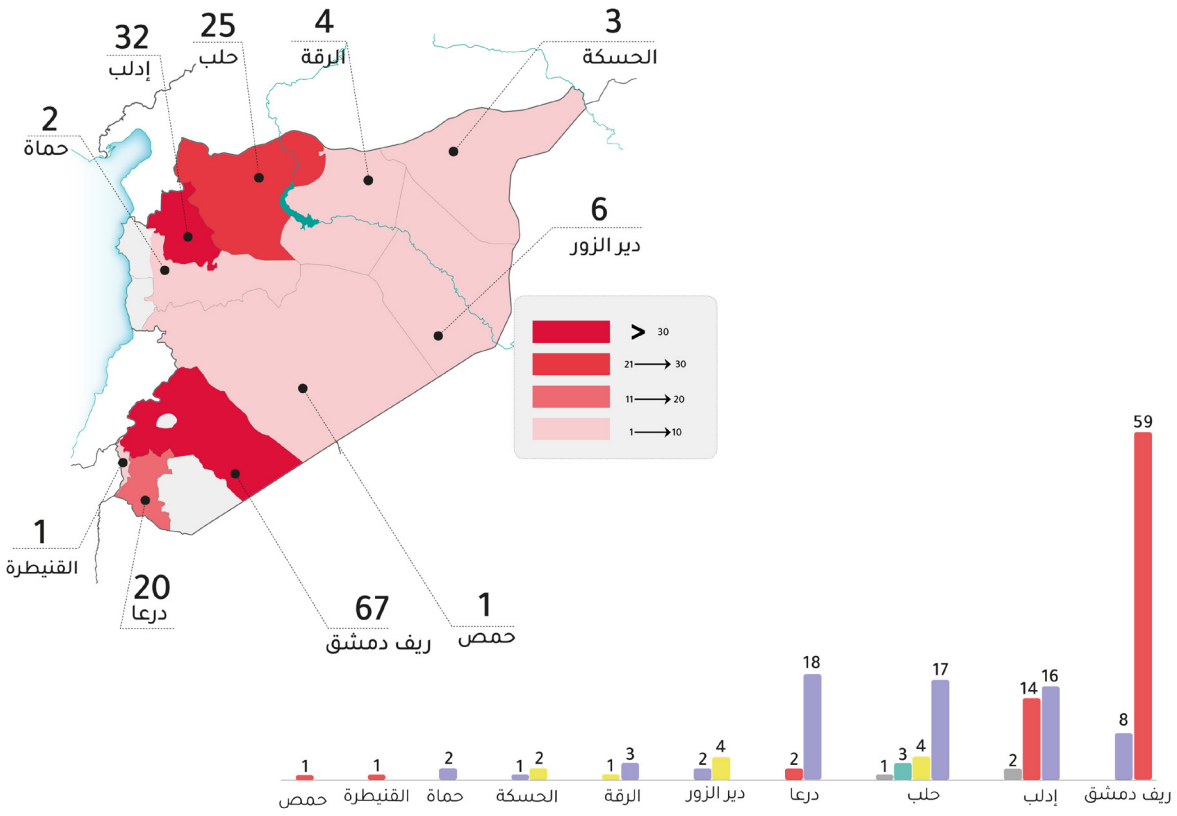

تصدَّرت محافظة ريف دمشق بقية المحافظات بقرابة 42 % من حصيلة الضحايا الموثقة في شباط، تلتها محافظة إدلب بقرابة 20 % ومن ثم محافظة حلب ما يقارب 16 %، وكانت نحو 48 % من حصيلة الضحايا الموثقة على يد قوات النظام السوري فيما شكلت نسبة ضحايا الجهات الأخرى ما يقارب 42 %.

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني:

ألف: حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التعذيب:

وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في شباط مقتل 66 شخصاً بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم في شباط بسبب التعذيب بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

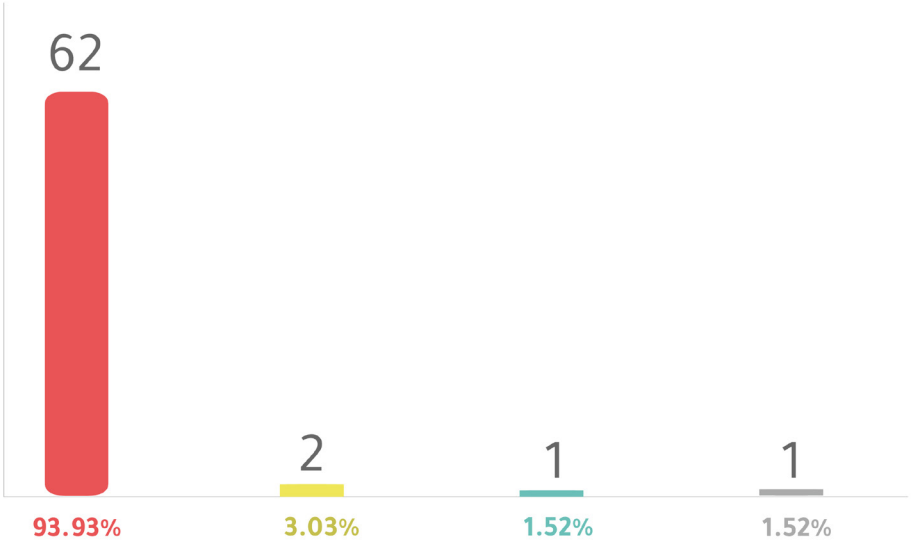

قوات النظام السوري: 62
هيئة تحرير الشام: 1
جميع فصائل في المعارضة المسلحة/الجيش الوطني: 1
قوات سوريا الديمقراطية: 2

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

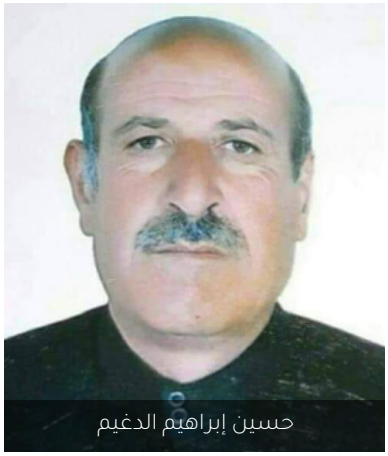
حسين إبراهيم الدغيم

حسين إبراهيم الدغيم، موظف في مؤسسة الإسكان العسكرية، من أبناء بلدة جرجناز بريف إدلب الشرقي، من مواليد عام 1965، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الأحد 26/ تشرين الأول/ 2014 من مدينة إدلب، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المُختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. الأربعاء 2/ شباط/ 2022، علِمَ ذووه أنَّه مُسجّل في دائرة السجل المدني على أنه قد تُوفي بتاريخ 4/ أيار/ 2015، وتُرجّح الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّه قد تُوفي بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري، نؤكد أن قوات النظام السوري لم تُسلِّم جثته لذويه.

مصطفى شحادي الديك

مصطفى شحادي الديك، من أبناء قرية كفرومة بريف محافظة إدلب الجنوبي، من مواليد عام 1953، اعتقلته قوات النظام السوري يوم السبت 28/ كانون الثاني/ 2012، إثر مداهمة منزله في قرية كفرومة، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته، الأحد 13/ شباط/ 2022، أبلغت قوات النظام السوري عبر أحد المحامين ذويه بوفاته داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في مدينة دمشق في 6/ آب/ 2013، ولدينا معلومات أنه كان بصحة جيدة وقت اعتقاله؛ مما يرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، نؤكد أن قوات النظام السوري لم تُسلِّم جثته لذويه.

فيصل أحمد الجمعة، خطيب وإمام أحد المساجد في بلدة دركوش بريف محافظة إدلب الغربي، من أبناء قرية معر شمشة بريف محافظة إدلب الشرقي، من مواليد عام 1967، اعتقلته عناصر تابعة لهيئة تحرير الشام يوم السبت 27/ نيسان/ 2019 في بلدة دركوش، بتهمة التواصل مع قوات النظام السوري، واقتادته إلى سجن الزنبقي في بلدة دركوش التابع لها، وتمكنت عائلته من زيارته للمرة الأخيرة في 6/ كانون الأول/ 2021 في مخفر بلدة دركوش، الأربعاء 16/ شباط/ 2022، أبلغت هيئة تحرير الشام عائلته بوفاته في 2/ شباط/ 2022 داخل أحد مراكز احتجاز التابعة للهيئة، دون تسليم جثمانه لهم، ولدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان معلومات أنه كان بصحة سيئة حين اعتقاله؛ حيث أنه يعاني من شلل في قدمه اليسرى، مما يُرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب إهمال الرعاية الصحية داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لهيئة تحرير الشام.

يوسف محمد سلامة الراشد

يوسف محمد سلامة الراشد، من أبناء مدينة القورية بريف محافظة دير الزور الشرقي، يقيم في حي غويران بمدينة الحسكة، يبلغ من العمر 42 عاماً، اعتقلته عناصر قوات سوريا الديمقراطية يوم الجمعة 28/ كانون الأول/ 2022، إثر مداهمة منزله في حي غويران، واقتادته إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في مدينة الحسكة، السبت 19/ شباط/ 2022، أبلغت قوات سوريا الديمقراطية ذويه بوفاته، وسلمتهم جثمانه في اليوم التالي من أحد مشافي مدينة الحسكة، ولدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان معلومات أن يوسف كان بصحة جيدة حين اعتقاله؛ مما يُرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات سوريا الديمقراطية في مدينة الحسكة.

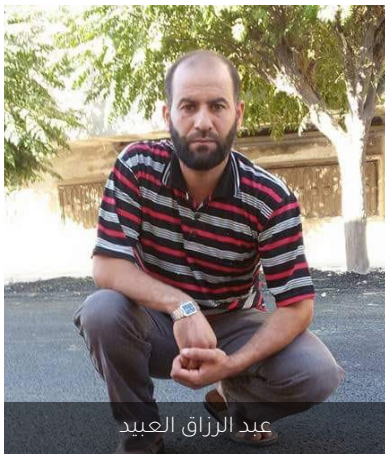
عبد الرزاق العبيد

عبد الرزاق طراد العبيد، يعمل في تجارة السيارات، من أبناء قرية معرزاف بريف محافظة حماة، ويقيم في قرية جلمة التابعة لمدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، اعتقلته عناصر فصيل فيلق الشام التابع للجيش الوطني في 24/ شباط/ 2022، من مكان إقامته في قرية جلمة، واقتادته إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في بلدة جندريس التابعة لمنطقة عفرين، وتم تعذيبه حتى الموت، في 25/ شباط/ 2022 استلم ذووه بلاغاً من أحد عناصر فصيل فيلق الشام أعلمهم فيه بوفاة عبد الرزاق، ثم تم تسليمهم جثمانه من مشفى مدينة عفرين العسكري، وقد حصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في 25/ شباط/ 2022 على مجموعة من الصور والمقاطع المصورة، تؤكد وتُظهر بشكلٍ واضح تعرُّض الضحية عبد الرزاق طراد العبيد للتعذيب بطريقةٍ وحشية.

باء: حصيلة ضحايا الكوادر الطبية:

وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في شباط مقتل 1 من الكوادر الطبية على يد جهات أخرى، وقد قتل برصاص لم نتمكن من تحديد مصدره

وسيم محمد الحمد، ممرض -يعمل في مشفى بصرى الشام شرق محافظة درعا، وهو من بلدة محجة شمال محافظة درعا، قضى في 15/ شباط/ 2022، جراء إصابته برصاص مسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم، وذلك في أثناء مروره بسيارته على أتستراد دمشق - درعا "طريق الغارية الشرقية - المسيفرة"، شرق محافظة درعا، الخاضع لسيطرة قوات النظام السوري وقت الحادثة.

تاء: حصيلة ضحايا الكوادر الإعلامية:

لم توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في شباط مقتل أي من الكوادر الإعلامية.

ثاء: حصيلة ضحايا كوادر الدفاع المدني:

لم توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في شباط مقتل أي من كوادر الدفاع المدني.

خامساً: حصيلة أبرز المجازر:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في شباط 3 مجازر، وبذلك أصبحت حصيلة المجازر منذ مطلع عام 2022 ما لا يقل عن 4 مجازر، توزعت بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

ألف: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري:** 1

باء: جهات أخرى: 3 مجازر، توزعت على النحو التالي:

- **قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها:** 2
- **القتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها:** 1

فيما توزّعت المجازر الـ 3 الموثقة في شباط على النحو التالي:

- قوات النظام السوري: 1
- جهات أخرى: 2 توزعتا على النحو التالي:
- قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها: 1
- القتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها: 1

تسبَّبت المجازر الموثَّقة في هذا الشهر بحسب فريق توثيق الضحايا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مقتل 22 مدنياً، بينهم 8 طفلاً، و3 سيدة، **وتوزعت حصيلة ضحايا المجازر بحسب مرتكبيها على النحو التالي:**

- **قوات النظام السوري:** 6 مدنياً بينهم 2 طفلاً و2 سيدة.
- **جهات أخرى:**
  - قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها: 8 مدنياً
  - القتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها: 8 مدنياً بينهم 6 طفلاً و1 سيدة

فيما يلي أبرز المجازر:

الأربعاء 2/ شباط/ 2022 سقطت عدة صواريخ قصفتها راجمة صواريخ لم نتمكن من تحديد مصدرها، وتتراوح لدينا الشكوك بين قوات سوريا الديمقراطية وقوات النظام السوري على اعتبار أن القصف قادم من الجهة التي يسيطران عليها في ريف محافظة حلب الشرقي، سقطت في سوق النوفتيه "وهو سوق شعبي" في مدينة الباب في ريف محافظة حلب الشرقي، وقد أدت إلى مقتل 8 مدنيين، وإصابة أكثر من 20 آخرين بجراح، ما زالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحاول الوصول إلى شهود وناجين من تلك الحادثة للحصول على مزيد من التفاصيل، تخضع مدينة الباب لسيطرة الجيش الوطني وقت الحادثة.

السبت 12/ شباط/ 2022 قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري قذيفة هاون من العيار الثقيل، استهدفت تجمعاً للمدنيين بالقرب من أحد المنازل في الحي الشرقي في قرية معارة النعسان بريف محافظة إدلب الشمالي الشرقي، ما أدى إلى مقتل 6 مدنياً من عائلة واحدة، بينهم طفلتان وسيدتان، وإصابة 3 آخرين بجراح، تخضع قرية معارة النعسان لسيطرة مشتركة بين الجيش الوطني وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

ضحايا جراء قصف مدفعية تابعة لقوات النظام السوري قذيفة هاون على الحي الشرقي في قرية معارة النعسان/ إدلب - 12/ شباط/ 2022

سادساً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون:

قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات الضحايا، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتَّحقق منها؛ الأمر الذي مكَّننا بالتالي من توزيع الضحايا بحسب الجنس، والعمر، والزمان، والمكان، وطريقة القتل، ونوع السلاح المستخدم، والجهة التي قامت بالقتل، وعقدِ مقارنات بين هذه الجهات، ويمكننا أيضاً توزيع حصيلة الضحايا بحسب المكان الذي وقع فيه انتهاك القتل، وكذلك بحسب المحافظة التي ينتمون إليها، وهذا بالتالي يُساهم في معرفة كم خسرت كل محافظة من أبنائها، ويُمكِّننا من معرفة النِسَبِ الأعلى للعنف وفقاً لهذا الانتهاك. ويعمل فريق قسم توثيق الضحايا على تحديث قاعدة البيانات الشاملة باستمرار، وتحفظ البيانات المضافة إلى قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل آمن، ونقوم بتخزين عدة نسخ احتياطية في أماكن مختلفة.

وقد اهتمينا على نحو استثنائي ومنذ عام 2011 بحوادث القتل بحق الطفل والمرأة، ولا تكاد تخلو إحصائية من الإشارة إليهما، وذلك لحساسية هذه الفئات في المجتمع، كما أنها تعطي مؤشراً عن نسبة استهداف المدنيين، وقد قُمنا لاحقاً بإضافة فئات أخرى لها دور بارز في الحراك الشعبي، ولاحقاً في النزاع المسلح مثل الكوادر الإعلامية والطبية والإغاثية وكوادر الدفاع المدني.

قمنا على مدى قرابة أحد عشر عاماً بنشر تقرير يومي عن حصيلة الضحايا، إضافة إلى أخبار يومية عن حوادث القتل، ونُصدر تقريراً شهرياً يرصد حصيلة الضحايا الذين تم توثيق مقتلهم في سوريا في الشهر المنصرم من المدنيين، ومن الضحايا بسبب التعذيب، وتقريراً نصف سنوي، وتقريراً سنوياً، إضافة إلى عشرات التقارير الخاصة التي توثق حصيلة الضحايا الإجمالية أو حصيلة الضحايا على يد أحد أطراف النزاع بشكل خاص، إضافة إلى تقرير شهري وتقارير خاصة ودورية توثّق المجازر التي ارتكبت على الأرض السورية.

كما أننا قمنا بعكس قاعدة بيانات الضحايا في خريطة ورسوم بيانية تفاعلية على موقعنا الإلكتروني، تمكِّن من عمليات فرز بحسب المحافظة والجنس والمرحلة العمرية والجهة المسؤولة عن القتل، وغير ذلك، وهناك مخططات بيانية عن حصيلة الضحايا الذين قتلوا على يد جميع الأطراف، كما أن هناك مخططات خاصة بحصيلة الضحايا من الأطفال والنساء، ويتم تحديث كل ذلك باستمرار.

كما نرسلُ بشكل دوري استمارة خاصة إلى المقرر الخاص في الأمم المتحدة المعني بحالات القتل خارج نطاق القانون، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، وذلك لحالات القتل التي تمكنَّا من توثيق كامل بياناتها وحصلنا على موافقة الأهالي لإرسالها.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الأمم المتحدة اعتمدت في جميع إحصائياتها الصَّادرة عنها في تحليل ضحايا النِّزاع، على الشبكة السورية لحقوق الإنسان كأحد أبرز المصادر، كما وقَّعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع منظمة النتائج الإنسانية Humanitarian Outcomes - ضمن مشروع قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثة The Aid Worker Security Database (AWSD) - تنصُّ على بناء آلية تنسيق وتعاون مشترك تهدف إلى توثيق وأرشفة ما يتعرَّض له العاملون في الحقل الإغاثي من انتهاكات وعنف. وعقدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان شراكات مع هيئات عديدة في الأمم المتحدة، وحكومات دول لتزويدها بإحصاءات ناتجة عن قواعد بياناتنا، فيما يصبُّ في مسار العدالة وملاحقة المجرمين ومحاسبتهم. إضافة إلى اعتماد الشبكة السورية لحقوق الإنسان لدى عدد واسع من وكالات الأنباء العربية والعالمية، والعديد من المنظمات الحقوقية الدولية.

سابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها في حوادث القتل إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، بما فيها التَّعذيب حتى الموت، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- مقتل نسبة مرتفعة من السوريين بسبب الألغام، ولم تكشف أيٌّ من القوى الفاعلة في النزاع السوري عن خرائط للأماكن التي زرعت فيها الألغام وهذا يدل على استهتار بأرواح المدنيين، والأطفال منهم على وجه الخصوص.
- لم يكتف النظام السوري بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.

- إن عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات سوريا الديمقراطية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإن جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- خرقت فصائل في المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني قرار مجلس الأمن رقم 2139 عبر هجمات تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، متسببة في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم بصورة عرضية.
- إنَّ استخدام التفجيرات عن بعد لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يُعبِّر عن عقلية إجرامية ونية مُبيَّتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يُخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 [4].
- وثقنا حالات قتل خارج نطاق االقانون من قبل مختلف القوى المسيطرة بحق السكان الخاضعين لسيطرتها، مما يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف المدفعي والقصف الجوي".
- إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- يجب على أعضاء في مجلس الأمن التَّوقف عن استخدام حق النقض لحماية النظام السوري، الذي ارتكب على مدى قرابة عشرة أعوام مئات آلاف الانتهاكات، التي تُشكل في كثير منها جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.
- العمل بشكل جدي على تحقيق الانتقال السياسي وفقاً لبيان جنيف واحد وقرار مجلس الأمن رقم 2254، سعياً نحو تحقيق الاستقرار ووحدة الأراضي السورية وعودة اللاجئين والنازحين الكريمة والآمنة.
- تخصيص مبلغ لإزالة الألغام التي خلفها النزاع السوري من صندوق الأمم المتحدة المخصص للمساعدة في إزالة الألغام، وبشكل خاص في المناطق المستعدة للقيام بهذه المهمة بشفافية ونزاهة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

---

[4] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12آب/أغسطس 1949، المادة 27، المادة 31، المادة 32،
https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5nsla8.htm

- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على وجه السرعة لإيقاف مسلسل الإفلات من العقاب الذي امتد على مدى قرابة عقد من الزمن في سوريا.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.
- العمل على إعداد مشاريع تهدف لإعداد خرائط تكشف عن مواقع الألغام والذخائر العنقودية في كافة المحافظات السورية؛ مما يسهل عملية إزالتها وتوعية السكان بأماكنها.
- دعم عملية الانتقال السياسي والضغط لإلزام الأطراف بتطبيق الانتقال السياسي ضمن مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر كي تتوقف غالبية الانتهاكات ويتمكن ملايين المشردين من العودة الآمنة والمستقرة إلى منازلهم.
- إيقاف أية عملية إعادة قسرية للاجئين السوريين، لأن الأوضاع في سوريا ما تزال غير آمنة، والضغط في سبيل تحقيق انتقال سياسي يضمن عودة تلقائية لملايين اللاجئين.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، وتسليط الضوء بشكل أكبر على قضية استمرار القتل في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات موسعة في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.
- التركيز على مسألة الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.
- العمل على تحديد مسؤولية الأفراد داخل النظام السوري المتورطين بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ونشر أسمائهم لفضحهم أمام الرأي العام الدولي وإيقاف التعاطي معهم على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير، وتوفير تبادل للخبرات مع المنظمات السورية العاملة في مجال التوثيق وجمع وتحليل البيانات.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.

- الدعوة إلى الإسراع في تطبيق تغيير سياسي ديمقراطي يعيد حقوق الضحايا ويجسد مبادئ العدالة الانتقالية.
- لا معنى لأية عملية سياسية في ظل استمرار قصف المشافي والمساعدات الأممية، والسعي نحو الحل الصفري الأمني العسكري من قبل النظام السوري وحلفائه، ويجب على المبعوث الدولي الإقرار بذلك.
- تحميل الطرف المسؤول عن موت العملية السياسية المسؤولية بشكل واضح، ومصارحة الشعب السوري بتوقيت انتهاء عملية الانتقال السياسي.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق.
- إيقاف عمليات التعذيب التي تسبَّبت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قام بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى النظام الروسي:

- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
- نشر خرائط تفصيلية بالمواقع، التي شنَّت فيها القوات الروسية هجمات بالذخائر العنقودية، وتزويد الأمم المتحدة واطلاع المجتمع السوري عليها، وهذا يُيسر عمليات إزالة المخلفات التي لم تنفجر بعد.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية تعليق كافة أشكال الدعم إلى أن تلتزم قوات سوريا الديمقراطية بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذه إحدى مسؤوليات الدول الداعمة لها.
- يجب على قوات سوريا الديمقراطية تشكيل لجنة تحقيق خاصة بحوادث الانتهاكات التي ارتكبتها قواتها والكشف عن تفاصيلها والاعتذار عنها ومحاسبة المتورطين فيها وتعويض الضحايا والمتضررين.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- فتح تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت، ومحاسبة المتورطين فيها، والكشف عن نتائج التحقيقات أمام المجتمع المحلي.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً وبشكل خاص الأرامل والأيتام.
- بذل جهود في عمليات إزالة الألغام على التوازي مع العمليات الإغاثية كلما أتيحت الفرصة لذلك.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي الضحايا وأصدقائهم، وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@snhr.org